

ملف المناصرة

أميرة عثمان حامد

Ameira Osman Hamid

خارج الاحتجاز السودان

اعتُقلت أميرة عثمان حامد، المهندسة والمدافعة عن حقوق النساء، من منزلها في يناير/كانون الثاني 2022 على يد ضباط أمن بملابس مدنية، بعد أسابيع من الانقلاب العسكري. وأُفرج عنها بكفالة في فبراير.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-SD-2026-017

01

القضية في دقيقة

اعتُقلت أميرة عثمان حامد، المهندسة والمدافعة عن حقوق النساء، من منزلها في يناير/كانون الثاني 2022 على يد ضباط أمن بملابس مدنية، بعد أسابيع من الانقلاب العسكري. وأُفرج عنها بكفالة في فبراير.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
تاريخ القبض	**20 يناير/كانون الثاني 2022**
الدولة	**السودان**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 إلغاء الحكم وإسقاط أي تهم ما زالت مسجلة ضد أميرة عثمان حامد بسبب العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

02 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي قيود متبقية على السفر أو المال أو العمل تخص أميرة عثمان حامد بسبب هذه القضية.

03 ضمان قدرة أميرة عثمان حامد على استئناف هذا العمل دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

04 تقديم إنصاف فعّال عن فترة الحرمان من الحرية السابقة.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/ameira-osman-hamid/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
الحرمان من الرعاية الطبية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27
الإخفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
التهديد والترهيب	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

03

مسار القضية

2002

إدانة

إدانتها وتغريمها بسبب ارتداء البنطال

أدينت أميرة عثمان بموجب أحكام النظام العام في المادة 152 من القانون الجنائي بسبب ارتدائها البنطال، واضطرت إلى دفع غرامة.

27 أغسطس/آب 2013

اعتقال

احتجازها من شرطة النظام العام لعدم تغطية شعرها

احتجزتها شرطة النظام العام في جبل أولياء لرفضها ارتداء غطاء الرأس.

27 أغسطس/آب 2013

توجيه اتهام

توجيه تهمة الزي الفاضح التي يُعاقب عليها بالجلد

وُجّهت إليها تهمة الزي الفاضح بموجب المادة 152 من القانون الجنائي، التي يُعاقب عليها بالجلد حتى 40 جلدة. وتأجلت محاكمتها مرات عدة، وكانت لا تزال تواجه التهمة في يونيو/حزيران 2014.

27 أغسطس/آب 2013

إفراج مشروط

الإفراج عنها بكفالة في اليوم نفسه

أُفرج عنها بكفالة بعد نحو أربع ساعات من الاحتجاز.

2022

جائزة أو تكريم

فوزها بجائزة فرونت لاين ديفندرز

اختيرت أميرة عثمان ضمن الفائزين بجائزة فرونت لاين ديفندرز للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرّضين للخطر لعام 2022.

20 يناير/كانون الثاني 2022

اعتقال

اعتقال في منزلها على يد عناصر بملابس مدنية

داهم نحو ثلاثين عنصر أمن بملابس مدنية منزل أميرة في الخرطوم في الساعة 11:30 مساءً، دون إبراز هوياتهم أو مذكرة توقيف. واقتيدت إلى مكان مجهول، ولم يُسمح لها بأخذ أداة المشي التي تستعين بها أو أدويتها.

6 فبراير/شباط 2022

إفراج مشروط

الإفراج بكفالة

أُفرج عن أميرة بكفالة. ولم يُكشف علنًا عن الأساس القانوني لاعتقالها أو أي تهم وُجّهت إليها.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

أميرة عثمان حامد مهندسة سودانية ومؤسسة مبادرة «لا لقهر النساء» التي أُنشئت عام 2009. وركّزت المبادرة على الدفاع عن حقوق النساء وبناء استجابات جماعية للانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي في السودان. واستهدفت حملاتها قانون النظام العام، وهو إطار قانوني استُخدم على مدى عقود لمراقبة مظهر النساء وسلوكهن ومشاركتهن في الحياة العامة. فقد جُلدت نساء وغُرّمن واحتُجزن بموجب هذا القانون بسبب ارتداء البنطال، أو العمل في مهن معينة، أو التنقل في الأماكن العامة دون ولي أمر من الذكور.

وفي عام 2002 أُدينت وغُرّمت بموجب أحكام النظام العام بسبب ارتدائها البنطال، وفي أغسطس/آب 2013 احتجزتها شرطة النظام العام ووجّهت إليها تهمة الزي الفاضح لرفضها تغطية شعرها. وقدّمت أميرة والمبادرة الدعم القانوني، ونظّمتا المناصرة العلنية، وبنتا تحالفات مع منظمات أخرى في المجتمع المدني. وكان العمل متواصلًا ومنهجيًا ومتجذرًا بعمق في مجتمعات النساء اللواتي استهدفهن القانون. كما تصدّت المبادرة لتهديدات مستجدة، منها العنف ضد المحتجات خلال ثورة 2018-2019 وفترة الحكم الانتقالي التي تلتها.

القبض

في ليلة 20 يناير/كانون الثاني 2022، نحو الساعة 11:30 مساءً، داهم موكب من السيارات يقل نحو ثلاثين عنصرًا أمنيًا بلباس مدني منزل أميرة في الخرطوم. ولم تُبرَز أي هوية رسمية. ولم يُعرض على الأسرة أي أمر بالقبض. ودخل العناصر المنزل وأجروا تفتيشًا عنيفًا. وكان أفراد من الأسرة، بينهم أطفال، حاضرين وشهدوا المداهمة.

واقتيدت أميرة من المنزل إلى مكان مجهول. ولم تُبلَّغ أسرتها بمكان احتجازها أو بالتهم الموجهة إليها. وهي مصابة بشلل جزئي وتحتاج إلى أداة مساعدة على المشي للتنقل. كما تحتاج إلى أدوية بصورة منتظمة. ولم يُسمح لها بأخذ أداة المشي ولا أدويتها حين اقتادها العناصر.

الاحتجاز والصحة

أعربت أسرتها فورًا عن قلقها على صحتها. إذ يتطلب شللها الجزئي دعمًا بدنيًا متواصلًا وأدوية للتحكم في الألم والقدرة على الحركة. ولا تزال ظروف احتجازها، وما إذا كانت قد تلقت رعاية طبية خلال فترة احتجازها، غير واضحة. وأنكر جهاز المخابرات في البداية احتجازها، ثم علمت أسرتها لاحقًا أنها محتجزة في سجن النساء بأم درمان.

السياق والإفراج

جاء القبض على أميرة بعد ثلاثة أشهر من استيلاء الجيش على السلطة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، الذي أنهى الحكومة الانتقالية الهشة في السودان. وأشعل الانقلاب احتجاجات واسعة وحملة اعتقالات استهدفت ناشطي المجتمع المدني والصحفيين والمدافعات عن حقوق الإنسان. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، قُتلت المدافعة عن حقوق الإنسان ست النفور أحمد. وكانت أميرة قد أدانت علنًا عملية القتل وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي أعقبت الانقلاب.

وأُفرج عنها بكفالة في 6 فبراير/شباط 2022. ولم يُكشف علنًا عن الأساس القانوني للقبض عليها ولا عن التهم، إن كانت قد وُجّهت رسميًا. وتعكس قضيتها النمط الأوسع من الاحتجاز التعسفي والترهيب الذي استُخدم ضد المجتمع المدني السوداني في الأشهر التي تلت الانقلاب.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Ameira Osman Hamid, engineer and head of the No to Women Oppression Initiative, a human rights organisation campaigning against restrictive public-order laws in Sudan, who has been released. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Ameira Osman Hamid, an engineer and women's rights defender, was arrested from her home in January 2022 by plain-clothed security officers weeks after the military coup. She was released on bail in February.

I respectfully urge your authorities to:
1. Drop any charges that remain on record against Ameira Osman Hamid in connection with peaceful human rights work;
2. Confirm publicly that Ameira Osman Hamid faces no residual travel, financial, or professional restriction arising from this case;
3. Guarantee that Ameira Osman Hamid can resume that work without surveillance, summons, or further reprisal;
4. Provide effective remedy for the period of deprivation of liberty already served.

I will continue to follow this case until the record against Ameira Osman Hamid is cleared and no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026